# حالة الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الرئيسية

# The State of Food Security in Algeria: An Analytical Comparative Study of Key Indicators

**نسيبة معقال [1] *، زين العابدين طويجيني [2]**

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، n.maouagl@univ-jijel.dz
https://orcid.org/0009-0000-6306-2717

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، z.touidjeni@univ-jijel.dz
https://orcid.org/0000-0001-6237-9755

**تاريخ الاستلام:** 2023-09-16 **تاريخ القبول:** 2024-01-23 **تاريخ النشر:** 2024-02-05

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة العلمية إلى مناقشة نماذج تقييم الأمن الغذائي، كما ترمي إلى تقييم المؤشرات الرئيسية الدالة على حالة الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول مشابهة. أظهرت الدراسة أن التبعية للواردات الغذائية من الخارج تعتبر مشكلة حاسمة تهدد الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في ظل تقلبات الأسعار والإنتاج التي تشهدها السوق الدولية للغذاء، وفي خضم الأزمات السياسية والأمنية والصحية الممكنة الحدوث. أيضا، بينت الدراسة أن زيادة الأجر الصافي الشهري للعامل الجزائري في المتوسط للفترة (2009-2019) استجابت لارتفاع أسعار السلع الغذائية. تشكل نفقات الغذاء جزءا هاما من إجمالي النفقات المنزلية للعائلة الجزائرية، ومع ذلك فإن سياسة الدعم الاجتماعي لأسعار السلع الغذائية في الجزائر لا تدعم محدودي الدخل فقط، بل يستفيد منها بشكل رئيس الفئات التي لا تستحقها. يتحصل الفرد الجزائري على حصة ضعيفة من الأغذية غير نشوية مقارنة مع دول متوسطية أخرى، مما يشكل تهديدا لصحته.

**الكلمات المفتاحية: أمن غذائي؛ وفرة، استقرار؛ قدرة على الحصول؛ الجزائر.**

**تصنيف JEL : Q18 ؛ O13**

## Abstract:

This scientific paper aims to discuss models for evaluating food security, and intend to assess key indicators reflecting the state of food security in Algeria compared to similar countries. The study revealed that heavy dependence on food imports is a critical issue threatening food security in Algeria, especially amidst price and production fluctuations in the international food market, and potential political, security, and health crises. The study also demonstrated that the increase in the average monthly net income of Algerian workers during the period (2009-2019) responded to the rise in food prices. Food expenses constitute a significant portion of total household expenditures for Algerian families. However, Algeria's social support policy for food prices doesn't effectively aid limited-income individuals, primarily benefiting undeserving groups. Algerians receive a weak average share of non-starchy foods compared to other Mediterranean countries, raising health concerns.

**Keywords:** Keywords: Food Security; Abundance; Stability; Access; Algeria.

**JEL Classification Codes : Q18 ؛ O13**

* المؤلف المرسل

المعرف الرقمي للمقال (doi): https://doi.org/10.34118/jeemr.v7i2.3769

## 1. مقدمة:

وصف الله تعالى في القرآن الكريم حياة آدم عليه السلام في الجنة بقوله: " إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى "(طه، الآية: 118)، ففيها، وجد كل حاجاته من الغذاء، فلم تشغل عملية توفيره فكره. وعندما أنزل الله آدم إلى الأرض، كفل له وذريته غذائهم بقوله: " وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ" (فصلت، الآية:10). غير أن الله ابتلاهم أيضا بنقص في الغذاء في بعض الحالات ليمتحن صبرهم، كما جاء في الآية: " وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ" (البقرة، الآية :155) (حربة، 2015، صفحة 3). وقد قرن الله خوف الإنسان بجوعه، وهو ما تؤكده الآية 112 من صورة النحل، حيث قال سبحانه: " وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ " (النحل، الآية: 112)، وربط أمنه بتوفر الغذاء، هذا كما تبين الآية 04 من سورة قريش " الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ" (قريش، الآية: 04). وقد قال العلماء في هذه الآية أن نعمة الشبع والأمن هما الحياة كلها (النابلسي، 1985).

عبر التاريخ، واجه الإنسان نقصًا في الغذاء. ويتضمن القرآن الكريم العديد من القصص حول نقص الغذاء والمجاعات التي شهدتها البشرية. أحد أبرزها هو قصة المجاعة التي شهدها نبي الله يوسف عليه السلام في مصر خلال حكم أسرة "الهكسوس" في القرن 19 ق م (فيان، 2013، صفحة 6). كما ابتلي خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم وصحابته بالجوع ثلاث سنوات (الشلش، 2009، صفحة 196). وعرف عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في القرن 18ه مجاعة كبيرة سميت آنذاك بعام الرمادة. وقد فسرت المشكلة الغذائية آنذاك بإرادة الله تعالى الذي حبس المطر ما تسبب في الجفاف والقحط، وعلاجها هو الدعاء والتضرع لله وطلب كشف البلاء (السريتي، 2000، صفحة 1؛ السلماني، 2010، الصفحات 1–23). وفي القرون الوسطى حصدت المجاعة ملايين الناس، وتبعتها أنواع شتى من الأوبئة، ففي إنجلترا مثلا سجل ما بين (1322–1005 م) انتشار 36 وباء ناجم عن الجوع، ولاحقا مع تطور الإنتاج الغذائي، التجارة ووسائل المواصلات والتبادل بين المناطق والبلدان تراجعت حدة المشكلة ولكنها لم تختفي نهائيا (شحاتة، 2002، صفحة 5).حيث لا زال مئات الملايين من الأفراد في العالم وبشكل خاص في الدول الفقيرة يعانون نقص الغذاء.

اليوم بزيادة عدد سكان العالم، وبتطور حياتهم، وبالرغم من تطور الإنتاج الغذائي–خاصة بعد الثورتين الصناعية والخضراء– لا زال العديد من الأفراد في مناطق متفرقة منه يعانون من عدم وفرة الغذاء أو النقص المادي له، حيث ارتفع عدد الأفراد الذين يعانون الجوع عالميا إلى 828 مليونا في عام 2021، بزيادة قدرها حوالي 46 مليونا منذ عام 2020 و150 مليونا منذ عام 2019، قبل تفشي وباء كوفيد–19. علاوة على ذلك، لم يتمكن ما يقرب من 3.1 مليار شخص من تحمل تكاليف نظام غذائي صحي في عام 2020، بزيادة 112 مليون شخص عن 2019، وهو ما يعكس آثار التضخم في أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية الناجم عن التأثير الاقتصادي لكوفيد–19 والتدابير المتخذة لاحتوائه (FAO, IFAD,

(UNICEF, WFP, & WHO, 2022, pp. 10, 129). هذا ما يعني إلى أن المشكلة الغذائية لم تبقى بسيطة محصورة في الوفرة، بل تجاوزتها ليكون الغذاء متوفرا لكن لا يستطيع الأفراد الحصول عليه ماديا أو اقتصاديا، وإذا تمكنوا من الحصول عليه تطرح مسألة نوعية وصحية الغذاء لهم من جهة، وقضية خطر تعطل إمداداته أو لا استقراره من جهة ثانية.

عملت الجزائر منذ استقلالها على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي من أجل قطع كل اعتماد على الخارج وخاصة فرنسا، وقد جسدت العديد من البرامج لتحقيق هذا الهدف، أهمها الثورة الزراعية عام 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" (Sutton, 1974, p. 50). وتعد الحبوب أكثر المواد الغذائية استيرادا من طرفها، حيث تمثل ما بين 31 و38% من إجمالي فاتورة الواردات الغذائية كل عام (Rahal & Tahri , 2022, p. 225)، كما تتجاوز نسبة الاستهلاك المحلي المعتمد على الحبوب المستوردة ما يقرب من 70٪ (FAO, 2020, p. 4). إلى جانب ذلك، على الرغم من الأغلفة المالية الكبيرة التي تخصصها الجزائر سنويا للإعانات الاجتماعية بشكل عام، والتي بلغت 1.942 مليار دينار في عام 2022، ويوجه جزء مهم منها لدعم أسعار السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك، لا سيما الحليب والسكر والدقيق والزيت (Hami, 2022, p. 5). تشير التقارير والدراسات إلى أن الأسر الجزائرية تشهد انخفاضا في قدرتها الشرائية للحصول على السلع الغذائية نتيجة للتضخم المسجل والذي بلغ 4.6٪ بين عامي 2015 و2021 (IMF, 2022)، هذا فضلا عن مشكلة المضاربة التي يعاني منها الفرد الجزائري، والتي اشتدت خلال فترة الوباء، وبشكل خاص خلال المناسبات مثل شهر رمضان (USDA, 2020, p. 3) (Mouloudj, Bouarar, & Fechit, 2020, p. 174).

**أ. إشكالية الدراسة:**

تكتسي مسألة ضمان الأمن الغذائي في كل الظروف ومنذ الاستقلال أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، وهي تعتبر من الدول الغنية بالموارد البشرية والطبيعة، كما سخرت الدولة بإرادة واضحة الإمكانيات المادية والمالية اللازمة لتحقيقه. تبرز ملامح إشكالية هاته الورقة العلمية في محاولة تقييم حالة الأمن الغذائي في الجزائر ضمن محاوره الأربعة: الوفرة، القدرة على الحصول، الاستقرار والاستخدام، وهذا بالمقارنة مع مجموعة من الدول المشابهة المختارة، ويمكن تلخيصها في التساؤل الرئيس التالي: **ما هي حالة أهم المؤشرات الدالة على الأمن الغذائي في الجزائر بالمقارنة مع الدول المشابهة المختارة؟**

**ب. أهداف الدراسة:** نرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة تقديم تقييم موضوعي لحالة الأمن الغذائي في الجزائر.
- تنبيه صانعي القرار بالجزائر لمكامن الضعف في حالة الأمن الغذائي.

**ت- منهج وأدوات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وما انبثق عنها من تساؤلات وفرضيات، اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي في جمع البيانات والمعلومات المساعدة على وصف متغيرات الدراسة، ومن ثم التحليل الدقيق لها بعد تنظيمها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للدراسة. بالنسبة

للأدوات اعتمدنا على قاعدة البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وقاعدة البيانات الخاصة بوحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، كما اعتمدنا على التقارير الصادرة عن هيئات وطنية كالديوان الوطني للإحصاء، ووزارة الزراعة...الخ.

## 2. الأمن الغذائي: تطوره التاريخي ومفهومه:

يعتبر الغذاء سلعة ضرورية للأفراد، يقع على عاتق الحكومات توفيرها لهم بكمية وكيفية ملائمة وكذا بأسعار اقتصادية مناسبة. وهو سلعة استراتيجية كونه ينطوي على بعد أمني كبير، أدى هذا إلى بروز استخدام مصطلح الأمن الغذائي بسبب الارتباط الوثيق بين كل من الغذاء والأمن. وهنا تكشف الدراسات أن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الوطني كبيرة (Grant, 2012, p. 9)، وقد أحصت إحدى التقارير المتخصصة وجود 44 بلدا في العالم سنة 2022 مصنفة كدول لديها خطر عال ذو صلة بانعدام الأمن الغذائي (Von Grebmer, et al., 2022, p. 7). ومن الجانب الآخر اعتبرت الصراع من العوامل الرئيسية المساهمة في انعدام الأمن الغذائي للعديد من دول العالم، بما في ذلك بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وإثيوبيا ومالي وجنوب السودان (Von Grebmer, et al., 2021, p. 25).

### 1.2 التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي منذ 1943:

مهد لضهور مفهوم الأمن الغذائي مؤتمر الغذاء والزراعة الذي عقد عقب الحرب العالمية الثانية في الفترة ماي/جوان 1943 في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية برئاسة "روزفلت"، الأخير عرف خلاله أربع حريات للأفراد، منها التحرر من العوز أو الحاجة، والذي فسر بـ"عرض غذائي آمن ملائم ودائم لكل فرد" (Shaw, 2007, p. 3). تم خلال هذا المؤتمر قبول مفهوم" إمدادات آمنة، ملائمة ومناسبة من الغذاء للجميع"؛ وعلى الصعيد الدولي تم إنشاء وكالات مانحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا اللتان قررتا التخلص من فوائض إنتاجهما الزراعي في الخارج.(Weingärtner, 2005, p. 3)

ظهرت فكرة الأمن الغذائي في منتصف سنوات السبعينيات (1974-1973)، أين تم التركيز في أول الأمر على مشكلة عرض الغذاء، وضمان وفرته ومحاولة التحكم في استقرار أسعار السلع الغذائية الرئيسية على المستوى الوطني والدولي (Clay, 2002, p. 1). كما دعا المحللون آنذاك للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي (Ashenafi, 2008, p. 9). وقد عرف مصطلح الأمن الغذائي أكثر من 30 تعريف وشرح ما بين 1975 و 1991 .(Monfort, 2009)

ركزت المفاهيم الأولى التي أعطيت للأمن الغذائي على الإمدادات الغذائية، وأول شرح أعطي له من طرف الفاو سنة 1975 اهتم بتوفر كمية كافية من الغذاء إلى جانب القدرة على الحصول عليه على المستوى الوطني (إيجاد توازن جيد بين العرض والطلب)، وقد عرف على النحو التالي: "قدرة العالم الدائمة على التموين بالسلع الأساسية، لدعم النمو في استهلاك الغذاء" (PNUD, 2009, p. 9). وقد ركزت الحلول التي ظهرت آنذاك على تحسين الإنتاج، وضع أهداف الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني، تنسيق مخزونات الغذاء العالمية، وتنفيذ سياسات استقرار عمليات الاستيراد (Stringer, 2016, p. 12) . تم الاعتراف سنة 1980 عقب نجاح الثورة الخضراء بأن حالات الطوارئ الغذائية، وحتى المجاعات لم تكن

ناجمة بقدر كبير عن القصر الكارثي في إنتاج الغذاء، بقدر ما كانت نتيجة للانخفاض الحاد في القدرة الشرائية لفئات اجتماعية محددة، وبناء عليه تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل القدرة على الحصول المادية والاقتصادية على الغذاء (Weingärtner, 2005, p. 3).

انتقل مفهوم الأمن الغذائي خلال هذه المرحلة من التركيز على الاعتبارات الكلية الكمية إلى الاهتمام بكيفية إشباع الحاجات على مستوى الأسرة ونوعية التغذية. ساهم في هذه المرحلة عدد من المفكرين حول الفقر، بصفة خاصة تأثير كتابة "أمارتيا سان" سنة 1981 حول المجاعة، وفيما بعد سلسلة من دراسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي ركزت على الوصول إلى الغذاء بالانتقال من المستوى الكلي إلى الجزئي: "كان مصدر القلق من حيث كفاية أو عدم كفاية العرض، انتقل إلى الاهتمام بإشباع الحاجات على مستوى العائلة..." (Stringer, 2016, p. 12) (Monfort, 2009).

تلى تعريف سنة 1975 للأمن الغذائي من طرف الفاو، طرحها لمفهوم آخر سنة 1983 بأنه: " ضمان أن كل الأفراد في كل الأوقات يستطيعون الحصول المادي والاقتصادي على الأغذية الأساسية التي يحتاجونها" (هيئة الأمم المتحدة، 2010، صفحة 1). وأثري في مراحل لاحقة ليصبح التركيز بعد التطور في علوم التغذية على نظام غذائي متوازن، فضلا عن تكاثر المخاوف الغذائية (مرض جنون البقر، أنفلونزا الخنازير...الخ) (Monfort, 2009). نتج عن المرحلتين السابقتين لتطور مفهوم الأمن الغذائي، الانتقال من الاهتمام بتوفير الغذاء على المستوى الكلي أو الوطني إلى مستوى العائلات، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار القدرة الاقتصادية للأفراد للحصول عليه إضافة إلى لنوعية الغذاء.

### 2.2 مفهوم الأمن الغذائي:

من التعريفات الأكثر انتشارا للأمن الغذائي الذي أصدره البنك الدولي سنة 1986. كما لخص كتاب صدر سنة 1992، 194 دراسة أعطت تعريف إجرائي له (Smith, Pointing, & Maxwell, 1992, pp. 138-191). أعطيت العديد من التعاريف للأمن الغذائي، من أهمها:

- تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: يعني الأمن الغذائي "ضمان قدرة جميع الأفراد على الحصول في كل الأوقات، اجتماعيا اقتصاديا وماديا على غذاء كاف ومأمون ومغذ يفي باحتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط. وقد أكد هذا المفهوم على أن التغذية جزء لا يتجزأ من هذا المفهوم. (Ecker & Breisinger, 2012, pp. 3-4)
- **تعريف البنك الدولي:** عرفه البنك الدولي في كتابه عن الفقر والجوع الصادر بـ" إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على الحصول عليه". (WB, 1986, p. 1)

## 3.إشكالية تقويم الأمن الغذائي:

نعني بالتقويم الحكم والقياس والتقدير الذي يهدف لفهم وضعية ما، وتحديد ما إذا كان يجب التدخل لتجنب تحول الوضع إلى كارثة أم لا. ويوجد طريقتين لاستخدامه، تتمثل الأولى في الاعتماد عليه كوسيلة لوضع برنامج معين (إذا لزم الأمر)؛ أما الثانية فتتمحور في استعماله كوسيلة لرصد أو تقويم برنامج موجود

وضبطه وفقا للظروف والاحتياجات المتغيرة (FISCRCR, 2005, p. 13). فيما يلي عرض ومناقشة لأهم نموذجين لتقويم حالة الأمن الغذائي:

### 1.3 نموذج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو):

تم إطلاق المبادرة الأولى في تدويل استخدام نظام مؤشرات الأمن الغذائي في عام 1997 من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وتضمنت المشاورات الفنية لتنسيق استخدام المؤشرات لتقييم حالة الأمن الغذائي في العالم وهشاشة الأوضاع ورسم الخرائط ذات الصلة (FAO, 2000, p. ii). توفر الفاو قاعدة بيانات تتيح الوصول إلى المؤشرات تحت اسم "مؤشر الأمن الغذائي" ، والتي تشمل 30 مؤشرًا لـ 204 دولة في العالم (FAO, 2022). يوضح الجدول 1 جل هذه المؤشرات:

**الجدول 1: أهم مؤشرات تقييم حالة الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.**

| المحور | مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. |
|---|---|
| الوفرة | –مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة. –القيمة المتوسطة لإنتاج الغذاء.<br>–نصيب إمدادات الطاقة التغذوية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنيات.<br>–متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر. |
| الحصول | –نسبة الطرقات المعبدة إلى إجمالي الطرقات.– كثافة الطرقات.– كثافة السكك الحديد. – الناتج المحلي للفرد كمعادل للقدرة الشرائية،– المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.– معدل انتشار نقص التغذية.– نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء.– عمق العجز الغذائي.– انتشار عدم كفاية الغذاء. |
| الاستقرار | – نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب.– النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري.– قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع.– الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب.– تقلب الأسعار المحلية للأغذية.– اختلاف إنتاج الأغذية للفرد الواحد.– اختلاف الإمدادات الغذائية للفرد الواحد. |
| الاستخدام | –الوصول إلى مصادر محسنة للمياه.– الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي.– النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال، التقزم، ونقص الوزن.– النسبة المئوية من الكبار الذين يعانون من نقص الوزن.– معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر.– معدل انتشار النقص في الفيتامين A.– معدل انتشار النقص في اليود. |

**Source:** (FAO, 2022).

يتضح من الجدول 1 أن منظمة الأغذية والزراعة تعتمد على تقييم حالة الأمن الغذائي على أساس نظام معايير يشمل 04 ركائز ومجموعة من المؤشرات التي تنتمي إليها. يتسم نظام المعايير والمؤشرات المستخدم بحقيقة أنه قائم على الأساليب المقبولة دوليًا لتقييم مدى وشدة ونطاق الحالة التغذوية السيئة، وتشخيص الفئات الأكثر تضررا .(FAO, 2022)

### 2.3 نموذج وحدة الاستخبارات الاقتصادية.

تأسس في عام 2012، وهو يوفر 28 مؤشرًا كميًا ونوعيًا فرديًا لتقييم حالة الأمن الغذائي لـ 113 دولة، ضمن ثلاث محاور رئيسية. ينشر هذا النموذج بمسمى مؤشر الأمن الغذائي العالمي، ويعتمد على

إعطاء درجات من 100 نقطة عن حالة الأمن الغذائي لكل دولة، حسب نتائج تقويم كل محور ومؤشر جزئي ضمنه .(EIU, 2022) يوضح الجدول 2 المؤشرات داخل كل محور.

**الجدول 2: أهم مؤشرات تقييم حالة الأمن الغذائي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية.**

| المحور | منظومة المؤشرات المعتمد عليها |
|---|---|
| **القدرة على تحمل تكاليف الغذاء** | – استهلاك الغذاء كنسبة من الأنفاق الأسري.– نسبة السكان تحت خط الفقر (2دولار/للفرد/اليوم كمكافئ للقدرة الشرائية).– متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.– التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.– وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي.– حصول المزارعين على التمويل. |
| **وفرة الغذاء** | – متوسط عرض الغذاء.– الاعتماد على المساعدات الغذائية.– إنفاق الحكومي على البحوث الزراعية.– وجود مخازن تخزين ملائمة للمحاصيل الزراعية.– البنى التحتية للطرق. – البنى التحتية للموانئ.– تقلب الإنتاج الزراعي.– خطر عدم الاستقرار السياسي. –الفساد. – خسائر الغذاء. – القدرة الاستيعابية في المناطق الحضرية. |
| **جودة وسلامة الأغذية** | – تنوع النظام الغذائي. – المعايير التغذوية: وجود دليل وطني للتغذية؛ وجود رقابة ورصد على التغذية – توفر المغذيات الدقيقة: توفر أغذية تحتوي الفيتامين أ؛ توفر أغذية تحتوي الحديد الحيواني– توفر أغذية تحتوي الحديد النباتي.– جودة البروتين.– سلامة الأغذية: وجود وكالة لضمان أمان وصحة الغذاء؛ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة؛ وجود قطاع بقالة رسمي. |

**Source:** (EIU, 2022)

يتضح من الجدول (2) أن وحدة الاستخبارات الاقتصادية تعتمد في تقويم الأمن الغذائي على منظومة معايير تشمل 3 محاور هي: القدرة على تحمل تكاليف الغذاء: يقيس قدرة المستهلكين على شراء المواد الغذائية، مدى تعرضهم لصدمات الأسعار، وإذا كانت توجد برامج لدعمهم عند حدوث هذه الصدمات. محور وفرة الغذاء: يقيس العوامل التي تؤثر على إمدادات الغذاء وسهولة الحصول عليه، هذا من خلال تقويمه لكفاية الإمدادات الغذائية على المستوى الوطني وخطر تعطلها، القدرات الوطنية لتوزيع المواد الغذائية والجهود البحثية لزيادة الإنتاج الزراعي. محور جودة وسلامة الأغذية: يقدر التنوع والجودة الغذائية لمتوسط الوجبات المتناولة، فضلا على تقويمه لسلامة الأغذية التي يتناولها الأفراد.

يتمثل الهدف الأساسي من تقويم الأمن الغذائي في قياس درجة انعدام الأمن الغذائي وفهم لماذا هذا الوضع بدقة من خلال مجموعة من المؤشرات الجزئية، ثم تحديد ما هي السياسات والاجراءات الواجب اتباعها لتدعيم بعض النقاط ومعالجة أخرى لتمكين الأفراد من تحقيق أمنهم الغذائي بشكل جيد. يمكن أن يختلف نظام المؤشرات الذي يمكن الاعتماد عليه من بلد إلى آخر بسبب دلالتها المختلفة. إن خط الفقر المقدّر من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية بـ3.20 دولار/ للفرد/اليوم كمؤشر على عدم القدرة الاقتصادية على الحصول على الغذاء (EIU, 2022)، لا يترجم الواقع في بعض البلدان. لهذا يجب على الباحث اختيار منظومة المؤشرات بما يتوافق وخصوصيات مجتمع وعينة الدراسة.

## 4. حالة الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بمجموعة من الدول المشابهة:

تعتبر مسألة تحقيق الأمن الغائي من القضايا الأساسية التي تحتل حيز كبير من اهتمام الجزائر، وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية خطيرة، ولكونها تعاني من ارتفاع نسبة تعبيتها

الغذائية للخارج بالنسبة لمجموع السلع الغذائية الرئيسية. نشير بأنه يمكن تقويم الأمن الغذائي في الجزائر باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات ضمن محاوره الأربعة، وقد حاولنا في هذا العنصر أن نركز على أهمها من وجهة نظرنا، وكذا تقيدا بحجم البحث وبتوفر المعطيات.

### 1.4 وفرة (إتاحة) الغذاء في الجزائر:

يتمثل المتوفر من الغذاء في الكمية المتاحة منه في السوق بغرض استهلاكها، وهذا بغض النظر عن مصدرها محلى أم خارجي.

#### 1.1.4 مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة:

يعبر مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة عن عرض الطاقة الغذائية كنسبة من متوسط متطلبات (احتياجات) الطاقة الغذائية للفرد، وهو ما يمكن من التقويم الجيد لمدى كفاية عرض الغذاء في الاستجابة لمتوسط متطلبات الأفراد منه (FAO, 2022) . يمكن أن نوضح تطور مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة في الجزائر مقارنة ببعض الدول المختارة من العالم ومع المتوسطين العالمي والإقليمي للفترة (2019-2021) من خلال الشكل البياني التالي:

**الشكل 1: كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة للفرد في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول المختارة كمتوسط للفترة (2019-2021).**

**الوحدة:%**

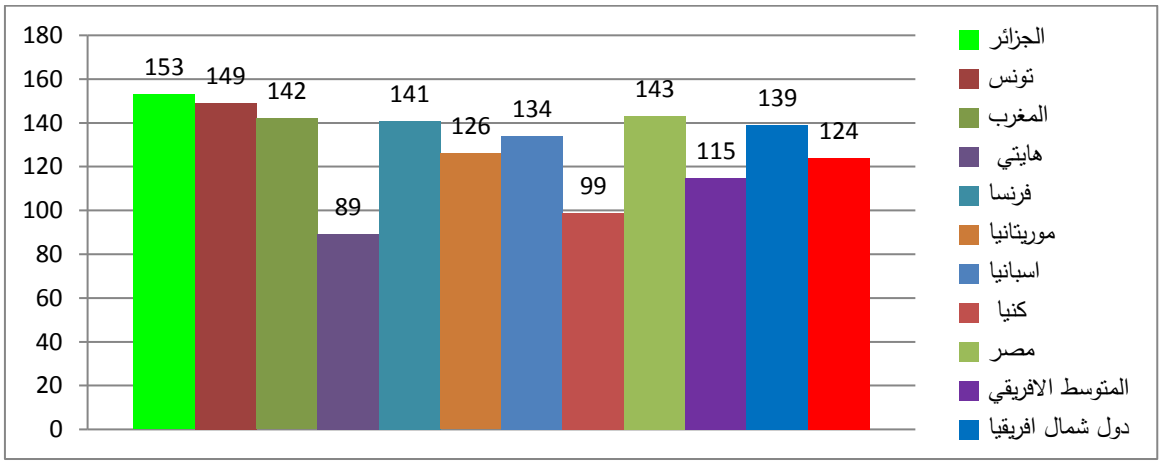


**Source**: (FAO, 2022)

يتضح من الشكل (01) أن مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة في العالم يقدر بـ124%، وهو ما يعني أن متوسط عرض الطاقة الغذائية يحقق فائضا على متوسط متطلبات الطاقة الغذائية للفرد في العالم. هذا مع وجود تباين مهم ما بين الدول، بحيث نميز دولا لها نفس الوضع العالمي كتونس، مصر، فرنسا، إيطاليا...الخ، وأخرى تعاني من عجز في متوسط عرض الطاقة الغذائية عن تلبية الاحتياجات المتوسطة للفرد، مثل هايتي وكينيا، واللتان بلغ فيهما معدل العجز للفترة (2019-2021) 11% و1% على الترتيب، وهو ما يفسر وجود نقص التغذية في العالم. هذا مع وجوب الإشارة إلى التباين الموجود داخل الدولة ذاتها. يمكن أن نفسر العجز في إمدادات الطاقة الغذائية في بعض دول العالم، بانخفاض وفرة الغذاء مقارنة بمتطلبات الأفراد الغذائية المتوسطة. نشير أن وفرة الغذاء تعتمد بشكل رئيس على ثلاث

مصادر تتمثل في: الإنتاج المحلي، الواردات من الأغذية والتي ترتبط بقدرة الدولة على تمويل هذه العملية، وكذا حصول الدولة على المساعدات أو الإعانات الغذائية الدولية.

يتضح من نفس الشكل أيضا أن معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة للفرد في الجزائر أكبر من نظيره في العالم، في إفريقيا ودول شمال إفريقيا. يمكننا القول تبعا لنتائج هذا المؤشر أن محور وفرة الغذاء للأفراد في الجزائر والذي يعد قاعدة تحقيق الأمن الغذائي محقق، غير أن ما يمكن الإشارة إليه هو ضرورة أن يأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة الإنتاج المحلي في تحقيق هذه الوفرة، أو بلغة أخرى نسبة التبعية الغذائية في الجزائر للواردات من الخارج، وبشكل خاص بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية أو ذات الاستهلاك الواسع (سنناقشها في محور الاستقرار).

### 2.1.4 إتاحة الغذاء من الإنتاج المحلي:

يتكون الغذاء المتاح للفرد للاستهلاك في صورته البسيطة من حجم الإنتاج المحلي تنتقص منه الصادرات وتضاف له الواردات الموجهة للسوق الوطنية. يعتبر إمداد الأفراد بالغذاء بالاعتماد على الإنتاج الوطني بشكل كلي (الأمن الغذائي المطلق) أو بمستويات مرتفعة منه الحالة المثلى للوفرة في الدولة، كونه يعتبر هامش أمان يحميها من التقلبات في الأسعار والإنتاج في الأسواق الدولية. يمكن أن نقوم مدى أهمية الإنتاج الوطني في توفير ما يحتاجه الأفراد من السلع الغذائية محليا، من خلال مقارنة نصيب الفرد من كمية الإنتاج الغذائي المحلي في الجزائر مع المتوسط العالمي ومتوسط دول شمال إفريقيا وبعض الدول المختارة كما يوضح الشكل البياني (02):

**الشكل 2: متوسط نصيب الفرد من كمية الإنتاج الغذائي السنوي لمجموعة من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر مقارنة مع دول مشابهة عام 2020.**

**الوحدة: كلغ/للفرد**

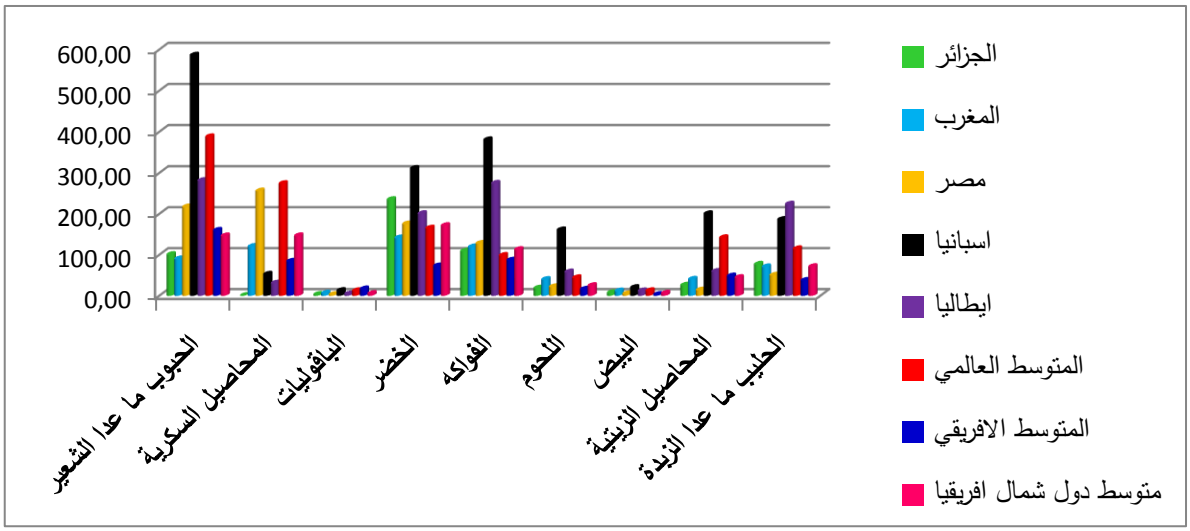


**Source** : (FAO, 2022a)

يتبين من الشكل البياني (2) أن متوسط نصيب الفرد من كمية الإنتاج الغذائي في الجزائر ضعيف جدا مقارنة مع المتوسط العالمي ومتوسط دول شمال إفريقيا بالنسبة لسلع: الحبوب ما عدا الشعير، المحاصيل السكرية، البقوليات، اللحوم، المحاصيل الزيتية؛ وهو في نفس مستواها تقريبا بالنسبة لسلع

الفواكه، البيض، وأفضل منها بالنسبة لسلعة الخضر. يبقى متوسط نصيب الفرد الجزائري من كمية الإنتاج المحلي للسلع المذكورة في الشكل (02) –ما عدا سلعة الخضر– ضعيف جدا مقارنة مع دول متقدمة كإسبانيا وإيطاليا.

يفسر ضعف نصيب الفرد في الجزائر من كمية إنتاج السلع المذكورة في الشكل البياني (02) – ما عدا الخضر– لجوئها لتغطية الطلب الوطني من هذه السلع بالاعتماد على الواردات الغذائية من الخارج. حيث توضح الإحصائيات استيرادها كمتوسط للفترة (2017–2020): لـ77%، 99%، 59%، 98%، 100%، 87%، 5% و19% من احتياجاتها من سلع: جملة الحبوب، الذرة، جملة البقوليات، الأرز، السكر، الزيوت والدهون، جملة اللحوم والألبان ومنتجاتها على الترتيب (AOAD, 2022). يعد تدني نسبة مساهمة الإنتاج الغذائي الوطني في تحقيق الاكتفاء الذاتي –خاصة بالنسبة للسلع الرئيسية– عامل ضعف بالنسبة لوفرة الغذاء في الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على الواردات من الخارج لسد فجوتها الغذائية ، وهو ما يعرضها لخطر تعطل الإمدادات ويرفع من درجة تهديد لا استقرار أمنها الغذائي.

## 2.4 القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء في الجزائر:

تمثل وفرة الغذاء القاعدة الأساسية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، غير أنها لا تمكن من الحكم على تجسيده، فيمكن أن يكون الغذاء متوفرا لكن لا يستطيع الفرد الحصول عليه ماديا أو اقتصاديا. سنحاول في هذا العنصر تقييم القدرة الاقتصادية للحصول على الغذاء في الجزائر، هذا بالاعتماد على مؤشري: تضخم أسعار السلع الغذائية، ومدى استجابة مداخيل الأفراد بالزيادة للارتفاع في أسعار السلع الغذائية ما بعد أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008.

### 1.2.4 تضخم أسعار السلع الغذائية:

يعتبر ارتفاع أسعار السلع الغذائية من العوامل الرئيسية التي تحد بشكل كبير من القدرة الاقتصادية للأفراد للحصول على الغذاء في الجزائر، هذا خاصة بالنسبة للفقراء منهم ومحدودي الدخل. يوضح الشكل البياني (03) تطور المؤشر العام في أسعار السلع الغذائية في الجزائر للفترة (2001– 2022).

**الشكل 3: تطور المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الجزائر للفترة (2001– 2022).**

**سنة الأساس: 2001= 100 نقطة/ الوحدة: نقطة**

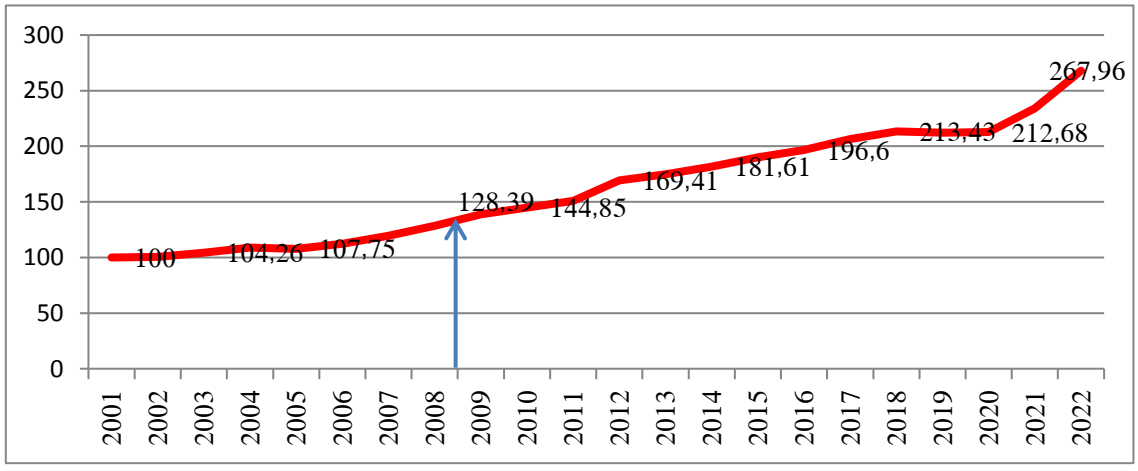


**Source :** (ONS, 2012, p. 13) (ONS, 2013, p. 13) (ONS, 2022, p. 12) (ONS, 2022a, p. 7)

نلاحظ من الشكل البياني رقم (03) أن المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الجزائر شهد ارتفاعا مستمرا من 2000 إلى غاية 2022. حيث ارتفع خلال السنة الأخيرة بـ300% مؤشر أسعار سنة 2001، وبمتوسط زيادة سنوية 13.06% للفترة (2001-2022). يمكن أن نميز بين فترتين لتصاعد مؤشر أسعار السلع الغذائية في الجزائر، فترة ما قبل الأزمة العالمية للغذاء لسنة 2008، والفترة التي تأتي بعدها (2008-2022). سجل مؤشر أسعار السلع الغذائية متوسط زيادة سنوية ضعيفة بـ3.54% للفترة الأولى مقارنة مع6.63% للفترة الثانية، ما يدل على تأثر أسعار السلع الغذائية في الجزائر بالتقلبات السعرية التي تشهدها الأسواق الدولية للغذاء. غير أن الملاحظ من الشكل (04) أنه بالرغم من مواصلة المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية الارتفاع في العالم وفي الدول المختارة (إسبانيا، إيطاليا، المغرب)، إلا انه عرف ارتفاعا اكبر في الجزائر خلال الفترة (2016-2019)، هذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول آليات تسعير السلع المستوردة من الخارج، وكذا المحلية في الجزائر. نشير أن مؤشر أسعار السلع الغذائية في السوق الدولية عاود الارتفاع في 2019 إلى غاية كتابة هذه الأسطر كنتيجة لانعكاسات جائحة كوفيد-19 على الحركية التجارية الدولية للسلع الغذائية، ولتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على سلسلة الغذاء العالمية (إنتاج وتوريد).

**الشكل 4: تطور المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية في الجزائر مقارنة مع تطورها في السوق الدولية وفي دول مختارة للفترة (2000- 2022).**

**سنة الأساس : 2015= 100نقطة/ الوحدة: نقطة.**

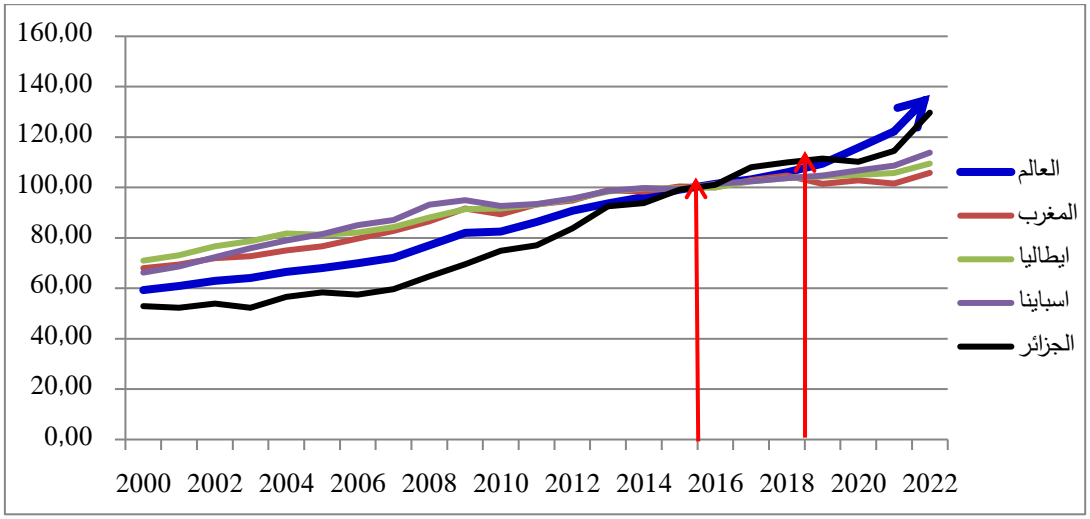


**Source**: (FAO, 2023)

إن ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية ليس السبب الوحيد لارتفاعها في الجزائر، بل للمضاربة نصيب من ذلك، حيث أنه منذ الاستقلال كانت أسعار وهوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر محددة، إلى غاية إصدار الأمر رقم 95-06 في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك، حيث تم تكريس مبدأ حرية الأسعار. ومن ثم تمت مراجعة أحكام هذا القانون عدة مرات آخرها في أوت 2010 أين تم الاحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار وتعديل المادة الخامسة بإدراج أحكام تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة

من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها وذلك وفقا اقتراحات القطاعات المعنية (بكوحنون، 2011، صفحة 8).

يأثر ارتفاع أسعار الغذاء في الجزائر على المستهلكين من عدة جوانب، الأهم منها هو تغير أنماط استهلاك الأفراد وكيفية إدارتهم لنفقاتهم، وهنا يتجه الأفراد في الغالب، وبشكل خاص الفقراء محدودي الدخل لاقتناء السلع الضرورية لصعوبة الاستغناء عنها، وبالتالي يتنازلون عن تناول سلع ضرورية لصحة الجسم مثل اللحوم، الأسماك، الفواكه ...الخ، وهو ما يحمل الجزائر فيما بعد تكاليف اقتصادية باهظة منها ضعف إنتاجية العمال، واجتماعية منها انتشار الفقر والأمراض المرتبطة بنقص التغذية.

### 2.2.4 مدى استجابة مداخيل الأفراد بالزيادة لارتفاع أسعار السلع الغذائية ما بعد الأزمة الغذائية العالمية لسنة 2008:

يعتبر الدخل المحدد الرئيس للقدرة الاقتصادية للأفراد في الحصول على الغذاء، فنوعية وكمية الغذاء المستهلك من طرفهم يمكن أن تتأثر بشكل كبير بمدى استجابة دخلهم للزيادة في أسعار السلع الغذائية. نشير أننا اقتصرنا في الدراسة فيما يخص الأجور على متوسط الأجر الصافي الشهري للعامل في القطاعين العام والخاص لكونهم يمثلون الجزء الأكبر من الفئة العاملة في الجزائر بـ 67.6% سنة 2019 (ONS, 2019, p. 1). يوضح الجدول التالي تطور متوسط الأجر الصافي الشهري للفرد مقارنة مع تطور مؤشر أسعار السلع الغذائية في الجزائر للفترة (2009-2021).

**الجدول 3: تطور متوسط الأجر الصافي الشهري مقارنة بتطور مؤشر أسعار السلع الغذائية في الجزائر للفترة (2009-2021). الوحدة/دج**

| البيان / السنوات | 2009 | 2011 | 2013 | 2015 | 2017 | 2019 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط الأجر الصافي الشهري | 25049 | 29352 | 36104 | 39242 | 40325 | 41800 | / |
| الأجر الأدنى الوطني المضمون | 12000 | 15000 | 18000 | 18000 | 18000 | 18000 | 20000 |
| المؤشر العام لأسعار السلع الغذائية (نقطة) | 139.96 | 150.96 | 174.8 | 190.16 | 206.46 | 212.24 | 234.22 |

**Source :** (ONS, 2019a, p. 2) (ONS, 2017, p. 2) (ONS, 2014, p. 30)

نلاحظ من الجدول (03) أن متوسط الأجر الصافي الشهري للفرد ومؤشر أسعار السلع الغذائية في الجزائر سجلا ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2009-2019)، حيث ارتفع الأول خلالها بنسبة 66.87% وبمعدل زيادة يقدر بـ6.07% سنويا، والزيادة راجعة بشكل رئيس للتطور الذي عرفه الأجر الأدنى المضمون الذي تضاعف سنة 2013 بـ1.5 مرة مستوى سنة 2009، يقابله ارتفاع في الثاني لنفس الفترة بنسبة 51.64% وبمعدل زيادة يقدر بـ 4.96% سنويا. ما يعني أن أجور الأفراد تستجيب بالزيادة بشكل عام للارتفاع في أسعار السلع الغذائية (معامل الارتباط =0.89).

نشير أن تطور متوسط الأجر الصافي الشهري للفرد لا يعكس حقيقية سوق الأجور في الجزائر، بحيث يرتفع في قطاعات معينة بشكل كبير عن قطاعات أخرى وفقا لمستوى التأهيل وطبيعة القطاع، ونفس الشيء بالنسبة للزيادات التي كانت في قطاعات أكثر من أخرى. فالعمال في قطاع الصناعات الاستخراجية

(المحروقات والمناجم) وفي الأنشطة المالية (البنوك والتأمينات) يتحصل على أعلى مستوى لمتوسط الأجر الصافي الشهري بـ107600 دج/الشهر و61200 دج/الشهر على الترتيب، بينما يتحصل عمال قطاع الأشغال العمومية والبناء على أضعف مستوى له بـ31800 دج/الشهر (29.5% متوسط الأجر الصافي الشهري لعمال الصناعات الاستخراجية) (ONS, 2019a, p. 2).

نشير كذلك أن الجزائر منذ بداية عام 2021 بذلت مجهودات كبيرة لإصلاح وتحسين شبكة الأجور، لا سيما بالنسبة للفئات ضعيفة ومحدودة الدخل، حيث رفعت من الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20000 دج، كما تم تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي وإلغائها بالنسبة لفئات الرواتب الأقل من 30000 دج/شهريا، هذا إضافة إلى زيادة 50 نقطة في الرقم الاستدلالي في الراتب الرئيسي والزيادة في الدرجات التي تصل حتى 30 نقطة لجميع رتب الموظفين (APS, 2022)، إلى جانب الزيادات المقررة عامي 2023 و2024 والمقدرة سنويا ما بين 4500 دج–8500 دج حسب الرتب، والتي من شأنها تحسين القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية نسبيا .(APS, 2022a)

إلى جانب العمل على تحسين الأجور، اتبعت الجزائر سياسة الدعم الاجتماعي للأسعار للحفاظ على للقدرة الشرائية للأفراد، حيث تخصص سنويا أغلفة مالية ضخمة للإعانات الاجتماعية بشكل عام، والتي زادت من 315 مليار دينار في عام 2001 إلى 1.760 مليار دينار في عام 2018، و1.942 مليار دينار في عام 2022، ويوجه جزء مهم منها لدعم أسعار السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك، لا سيما الحليب والسكر والدقيق والزيت (Hami, 2022, p. 5). لكن بالرغم من ذلك تفيد الدراسات إلى أن الأسر الجزائرية تشهد انخفاضا في قدرتها الشرائية للحصول على السلع الغذائية نتيجة للتضخم المسجل والذي بلغ 4.6٪ بين عامي 2015 و2021 (IMF, 2022). يبلغ متوسط وزن السلة الغذائية من إجمالي النفقات المنزلية للعائلة في الجزائر 45% .(Chaib , 2019, p. 26) **ويقدر نفس المعدل في كل من تونس والمغرب بـ28.1% و41.5% على الترتيب (الشكل 05)** .(EIU, 2017) ما يعني ضعف القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية. من جانب آخر أوضحت دراسة نشرها الديوان الوطني للإحصاء أن حجم ما تنفقه الأسر الغنية أو عالية الدخل على الاستهلاك هو ثلاث أضعاف ما تنفقه الأسر المحرومة أو الأكثر فقرا (ONS, 2015, p. 7). بالتالي يمكن القول أن الأسر ذات الدخل المنخفض والفقيرة ليست المستفيد الوحيد أو الأكبر من أموال الدعم الاجتماعي للسلع الغذائية الرئيسية، ومنه تحتاج الجزائر لتعديل هذه السياسة.

### 3.4 استقرار الأمن الغذائي في الجزائر:

يعد استقرار الإمدادات الغذائية للأفراد ركيزة أساسية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية من الخارج خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية ما يعرضها لخطر تعطل إمداداتها الغذائية بسبب الأزمات السياسية (استخدام الغذاء ضدها كسلاح)، الاقتصادية (انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية أو ارتفاع أسعاره) أو المناخية (انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية بسبب الكوارث المناخية أو الطبيعية بشكل عام). والصحية (جائحة كوفيد–19 أنموذجا). يمكن أن نوضح تطور نسب التبعية للواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر في الشكل التالي:

**الشكل 5: تطور نسب التبعية للسلع الأكثر استيرادا في الجزائر للفترة (2010-2020).**

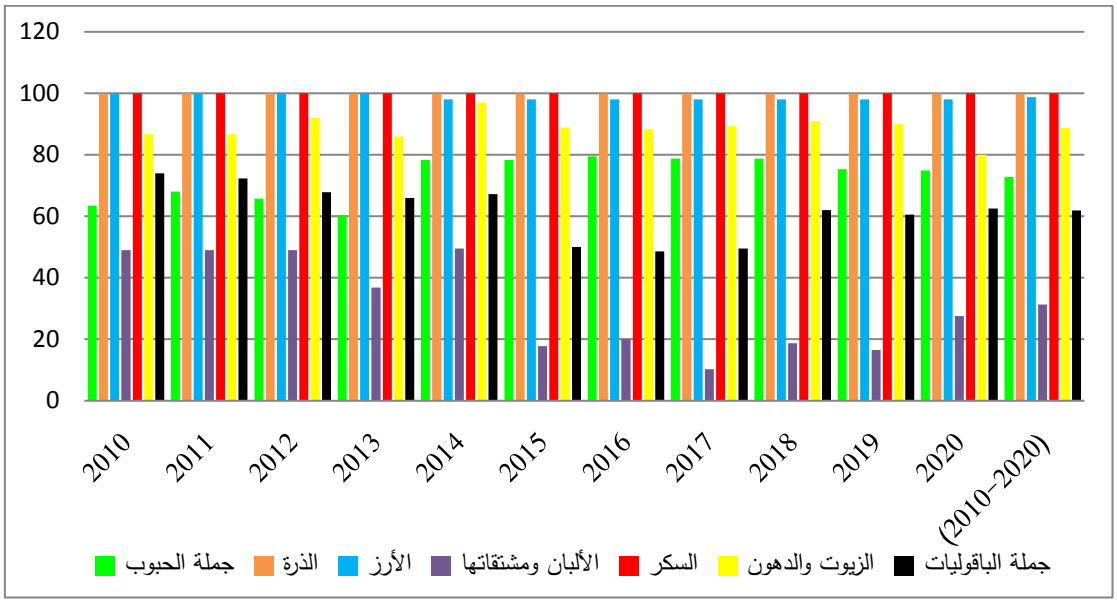


**Source:** By the authors based on various numbers (AOAD, 2022).

يتضح من الشكل البياني رقم (05) أن الجزائر تعاني من نسب تبعية مرتفعة للواردات الغذائية من السلع الرئيسة، حيث سجلت كمتوسط للفترة (2010-2020) بالنسبة لجملة الحبوب، الذرة، جملة البقوليات، الأرز، الألبان ومشتقاتها، السكر، الزيوت والدهون معدلات تبعية بـ72.88%، 99.9%، 61.86%، 98.73%،31.27%، 100%، 88.72% على الترتيب. تعرف نسبة التبعية للواردات لجملة السلع المذكورة في الشكل (06) تذبذبا من سنة لأخرى بسبب تذبذب الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر الذي يتأثر بالتغيرات المناخية، لكنها تبقى تقريبا في نفس المستوى. تعبر نسب التبعية المرتفعة للواردات الغذائية عن تهديد استقرار الإمدادات الغذائية ومنه استقرار الأمن الغذائي في الجزائر. من جانب آخر تستنزف التبعية للواردات الغذائية في الجزائر عملتها الصعبة بسبب ضعف تغطية صادراتها الغذائية لوارداتها. وقد صدرت الجزائر عام 2021 428 مليون دولار أمريكي من السلع الغذائية، وفي المقابل أنفقت على الواردات الغذائية 9.329 مليار دولار أمريكي (WTO, 2023). تجدر الإشارة أن الجزائر لمواجهة تهديد لا استقرار إمداداتها الغذائية من الخارج تعتمد على المخزونات الاستراتيجية لبعض المنتجات الغذائية الرئيسية بطاقة نظرية أقصاها 7 أشهر (البنك الدولي، 2012، صفحة 11).

### 4.4 استخدام الغذاء في الجزائر:

يشمل استخدام الغذاء الجوانب المتعلقة بتوفر غذاء كمي ونوعي ملائم يستجيب للحاجات التغذوية للأفراد. حاولنا تقويم هذا المحور في الجزائر بالاعتماد على مؤشري: تطور عدد ناقصي التغذية، ومدى تنوع الوجبات الغذائية أو النظام الغذائي.

#### 1.4.4 تطور عدد ناقصي التغذية.

توصلنا فيما يخص تقويم محور وفرة الغذاء في الجزائر أن المتاح أو المعروض منه في المتوسط يكفي لتلبية حاجات الفرد الطاقوية المتوسطة ، هذا المؤشر لا يوضح بشكل دقيق ما إذا كان هناك جزء من أفراد المجتمع لا يتحصلون على ما يكفيهم من أم لا. يوضح الشكل (06) تطور نسبة الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية إلى إجمالي سكان الجزائر للفترة (2000-2021).

**الشكل 6: تطور عدد ناقصي التغذية إلى إجمالي سكان الجزائر للفترة (2000-2021)**

**الوحدة:%**

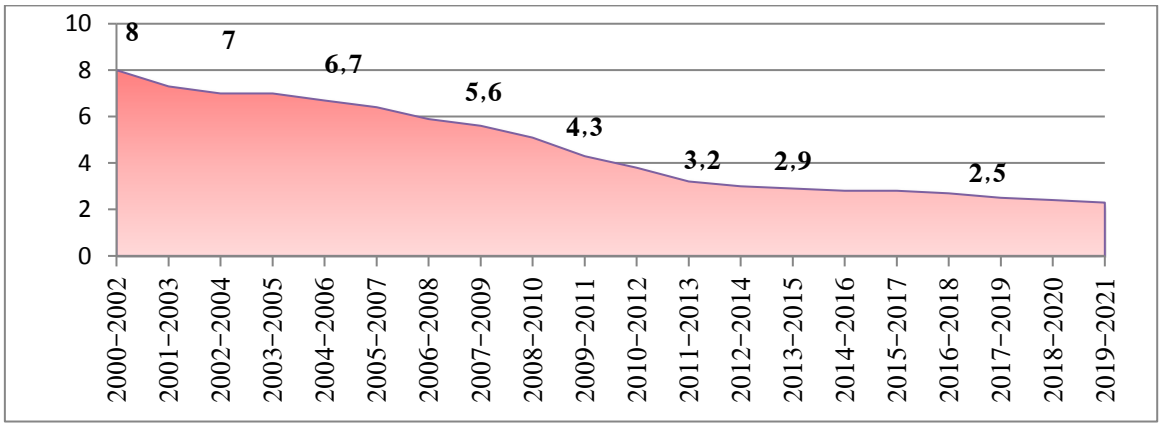


**Source** : (FAO, 2022a)

نلاحظ من الشكل (06) أن عدد ناقصي التغذية من إجمالي عدد السكان في الجزائر انخفض من 8% كمتوسط للفترة (2000-2002) لأقل من 2.5% بداية من الفترة (2017-2019). **تعد هذه النسبة في الجزائر في نفس مستوى العديد من الدول الأوربية كفرنسا، ألمانيا والدنمارك، وهي أفضل من بعض الدول العربية كمصر والمغرب (أكبر من 5%)**، وضعيفة جدا إذا ما قورنت بالعديد من دول العالم كرواندا بـ35.8%، الهند بـ16.3% وهاييتي بـ 47.2% (FAO, 2022a).

### 2.4.4 التنوع الغذائي.

تستند وحدة الاستخبارات الاقتصادية في تقويم مدى تنوع الوجبات الغذائية المستهلكة من قبل الأفراد إلى مؤشر التنوع الغذائي، وهو يقيس حصة الفرد من الأغذية غير النشوية (كل الأغذية ماعدا الحبوب، الجذور والدرنات) من إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية. نشير أن الوجبات التي تتكون من معدلات عالية من الأغذية غير النشوية تميل لأن تكون مغذية بشكل أكبر. يمكن أن نوضح مؤشر التنوع الغذائي في الجزائر وبعض الدول المختارة من العالم معبرا عنه بمتوسط حصة الفرد من الأغذية غير النشوية في الشكل (07).

**الشكل 7: متوسط حصة الأغذية غير النشوية من إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر وبعض الدول المختارة من العالم كمتوسط للفترة (2016-2018). الوحدة: %.**

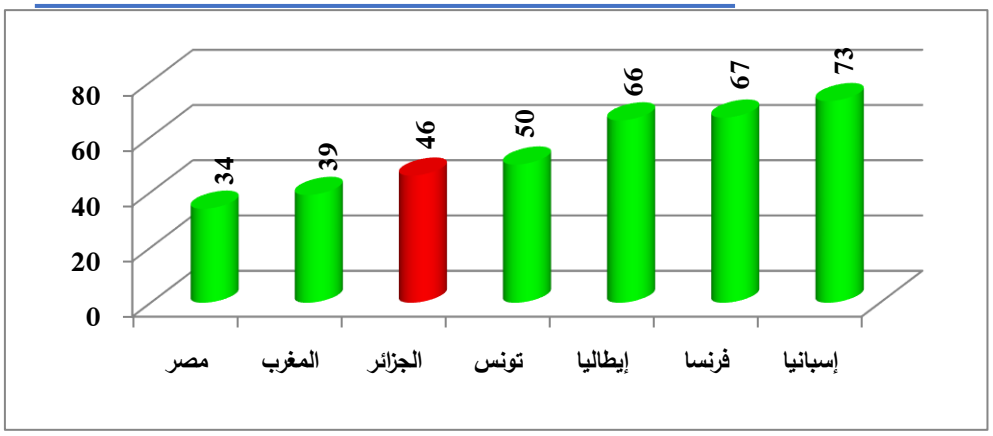


**Source :** (EIU, 2022)

يتبين من الشكل أعلاه أن متوسط حصة الأغذية غير النشوية من إجمالي الطاقة الغذائية المستهلكة من الفرد في الجزائر هي أقل أو تساوي من 50% على غرار تونس، المغرب ومصر، وهي ضعيفة مقارنة بدول متوسطية أخرى كإيطاليا، فرنسا وإسبانيا أين تتجاوز لديها معدل 65%. يمكن تعزية الفروقات لمجموعة من العوامل أهمها: اختلاف العادات الاستهلاكية ما بين الدول العربية بشكل عام والدول الأوربية خاصة، حيث تعتمد الأولى على الأغذية النشوية أساسا في مختلف الوجبات اليومية، بينما الثانية تستهلك الأغذية غير النشوية بشكل أكبر؛ ضعف القدرة الشرائية للفرد في الدول العربية مقارنة بالأوربية المذكورة في الشكل، بحيث يميل محدودي الدخل والفقراء لاستهلاك الأغذية الأقل تكلفة وتنوعا نظرا لمحدودية دخلهم، بينما الأغنياء يستهلكون الأعلى سعرا والأكثر تنوعا تبعا لمستوى قدرتهم الشرائية العالية.

## 5. خاتمة:

تطور مفهوم الأمن الغذائي بتطور ماهية المشكلة الغذائية ومسبباتها، وهو ما ولد بشكل عام منظومة معايير ومؤشرات معقدة لتعبر عنه وتقومه بدقة، لكن يجب على المحلل أو المقيم تكييفها ومجتمع/عينة الدراسة.

تمثل وفرة الغذاء بشكل يلبي احتياجات الأفراد القاعدة الأساسية لضمان الأمن الغذائي، وهي محققة في الجزائر، غير أن مساهمة الإنتاج الغذائي الوطني فيها رغم الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضعيفة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية، ما يعد عامل ضعف بالنسبة لوفرة الغذاء لديها.

يعتبر اعتماد الجزائر على الواردات الغذائية للسلع الرئيسية حلا ضروريا لضمان أمنها الغذائي في ظل ضعف الإنتاج الوطني منها، غير أنه يهدد استقرار أمنها الغذائي في ظل التقلبات السعرية والإنتاجية التي تشهدها السوق الدولية للغذاء من حين إلى آخر، وفي خضم الأزمات السياسية والأمنية والصحية الممكنة الحدوث. هذا إلى جانب أنه يضعف من قدرة الفرد الاقتصادية في الحصول على الغذاء بسبب التضخم المستورد.

استجابت زيادة مستوى الأجر الصافي الشهري للعامل في المتوسط للفترة (2009–2019) للارتفاع في أسعار السلع الغذائية في الجزائر (معامل الارتباط=0.87%). من ناحية أخرى يشكل متوسط وزن السلع الغذائية نسبة مهمة من إجمالي النفقات المنزلية للعائلة الجزائرية، وهو ما يعبر عن ضعف قدرتها الشرائية،

كما أن ارتفاع هذه النسبة من شأنه أن يضعف من نوعية الأغذية المستهلكة، ويحد من حصة نفقات أخرى ضرورية للعائلة كالتعليم الصحة والسكن، وهو ما يحمل الجزائر تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة فيما بعد. سياسة الدعم الاجتماعي لأسعار السلع الغذائية في الجزائر لا تدعم قدرات محدودي الدخل ، بل تستفيد منها بشكل رئيس الفئات التي لا تستحقها، بالتالي هي تحتاج إلى تعديل.

يعد المتاح من الغذاء في المتوسط في الجزائر كافيا لتلبية حاجات الفرد الطاقوية المتوسطة. غير أنه توجد نسبة ضعيفة (أقل من 2.5%) من الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية، وهي عائدة بشكل رئيس لتدنى قدرتهم الشرائية في الحصول على وجبة غذائية تلبي حاجاتهم الغذائية.

يتحصل الفرد الجزائري على متوسط حصة أغذية غير نشوية أفضل نسبيا من بعض الدول العربية كالمغرب ومصر، لكنه يبقى ضعيف مقارنة مع دول متوسطية أخرى كفرنسا وإسبانيا، تعزى الفروقات لاختلاف العادات الاستهلاكية من جهة، وضعف القدرة الشرائية للفرد في الجزائر من جهة ثانية. تميل الأغذية النشوية لأن تكون مغذية بشكل أقل ما يهدد صحة الفرد الجزائري.

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل ضمان أمنها الغذائي، إلا أنها تبقى ضعيفة ولا ترتقي لمستوى التطلعات، وهو ما يرهن مستقبل أمنها الغذائي الذي يواجه العديد من المهددات على رأسها: لا استدامة هيكل تمويل الواردات الغذائية، والمعتمد أساسا على مداخيل الريع؛ سعي كبرى الدول المنتجة للغذاء في العالم لتوجيه فوائض إنتاجها الغذائي لصناعة الوقود الحيوي –الذي اصبح منافسا للإنسان حول غذاءه – بدل تصديره؛ كما يجب أن لا نهمل الندرة المائية العالية التي تعاني منها الجزائر (بغض النظر عن المياه الجوفية كونها ثروة غير مستدامة ومقيدة الاستغلال) والتي من المرجح أن تزيد حدتها أفاق 2050 كنتيجة للتغيرات المناخية المتوقعة عالميا بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

## 6. قائمة المراجع:


AOAD. (2022). *ARAB AGRICULTURAL STATISTICS YEARBOOK – VOL. No. (40), – VOL. No. (41)*. Retrieved January 1, 2023, from AOAD: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

APS. (2022, Avril 16). *Nouvelle grille des salaires : l'augmentation s'étend aux primes et indemnités*. Retrieved Janvier 02, 2023, from ALGÉRIE PRESSE SERVICE: https://www.aps.dz/economie/138614-nouvelle-grille-des-salaires-l-augmentation-s-etend-aux-primes-et-indemnites

APS. (2022a, Décemebre 26). *Les augmentations importantes des salaires toucheront 2,8 mns fonctionnaires*. Retrieved 02 Janvier, 2023, from Algérie Presse Service: https://www.aps.dz/economie/149266-les-augmentations-importantes-des-salaires-toucheront-2-8-mns-fonctionnaires

Ashenafi, G. C. (2008, february 01). Triticale production in Ethiopia-its impact on food security and poverty alleviation in the Amhara Region. Germany: University of Kassel, Faculty of Organic Agriculture Scien.

Bessaoud, O., Pellissier, J.-P., Rolland, J.-P., & Khechimi, W. (2019). *Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.* Montpellier: CIHEAM-IAMM.

Chaib , B. (2019). The Question of Food Security in Algeria: Between the Collapse of Petrol Price and the Growing Needs of the Population. *Advances in Economics and Business*, 24-30.

Clay, E. (2002, july 11-12). Food security: Concept and measurement. *FAO expert consultation on trade and food security: conceptualizing the linkages*. Rome, Italy: FAO.

Ecker, O., & Breisinger, C. (2012, March). *The food security system: a new conceptual framework.* Washington, D.C: IFPRI.

EIU. (2017, September 26). *Global Food Security Index 2017.* Retrieved December 25, 2022, from economic intellegence unit: http://foodsecurityindex.eiu.com/Home/DownloadIndex

EIU. (2022, september). *Global Food Security Index 2022*. Retrieved January 10, 2023, from The Economist Intelligence Unit: http://foodsecurityindex.eiu.com/Home/DownloadIndex

FAO. (2000). *L'insécurité alimentaire: la faim au quotidien et la crainte permanente de la famine.* Rome: FAO.

FAO. (2020). *COVID-19 and the impact on food security in the Near East and North Africa: How to respond?* Cairo: FAO.

FAO. (2022, July 6). *FAO-Food Security Indicators.* Retrieved January 05, 2022, from Food and Agriculture Organization of the United Nations: http://www.fao.org/fileadmin/templates/ess/foodsecurity/Food_Security_Indicators.xlsx

FAO. (2022a). *Suite of Food Security Indicators*. Consulté le Decembre 28, 2023, sur FAOSTAT: https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

FAO. (2023). *FAO Food Price Index.* Consulté le January 10, 2023, sur World Food Situation: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO. (2022). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022.* Rome: FAO.

FISCRCR. (2005). *Comment évaluer la sécurité alimentaire ?: Guide Pratique pour les Sociétés Nationales africaines.* Genève: FISCRCR.

Grant, G. (2012). *Shocks and disruptions: The Relationship Between Food Security and National Security* (Vol. 1). London: The Henry Jackson Society.

Hami, H. (2022). *Algeria's social support policy: Economic costs and the need for reform.* Bawader: Arab Reform Initiative.

IMF. (2022). *Inflation rate, average consumer prices: Annual percent change*. Retrieved July 24, 2022, from https://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/DZA

Monfort, P. F. (2009). *La sécurité alimentaire un enjeu politique d'actualité, mouvement pour une organisation mondiale de l'agriculture.* Consulté le Decembre 30, 2021, sur momagri: http://www.momagri.org/FR/articles/La-securite-alimentaire-un-enjeu-politique-d-actualite-_471.html

Mouloudj, K., Bouarar, A. C., & Fechit, H. (2020). The Impact of Covid-19 Pandemic on Food Security. *Les Cahiers du Cread, 36*(03), pp. 159-184.

ONS. (2012). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION.* Alger: ONS.

ONS. (2013). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION.* Alger: ONS.

ONS. (2014). *Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises (Mai 2013).* Alger: ONS.

ONS. (2015). *Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011 : Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011.* Alger: ONS.

ONS. (2017). *Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises Mai 2017.* Alger: ONS.

ONS. (2019). *Activite, emploi & chômage en Mai 2019.* Alger: ONS.

ONS. (2019a). *Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises.* Algérie: ONS.

ONS. (2022). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION.* Alger: ONS.

ONS. (2022a). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMATION.* Alger: ONS.

PNUD. (2009). *la sécurité alimentaire dans un pays sahélien.* Niger: PNUD.

Rahal , F., & Tahri , K. (2022, December 07). The Impact of Covid-19 Pandemic on Algeria: Agriculture Sector and Food SecuritY. *Journal of the economic and management researches, 2*(2), pp. 239-264.

Shaw, J. D. (2007). *World Food security: a history since 1945* (Vol. 1). New York: PALGRAVE MACMILLAN.

Smith, M., Pointing, J., & Maxwell, S. (1992). Part 03: Household food security concepts and Definitions. An annotated Bibliography. In s. Maxwell, & T. R. Frankenberger, *Household Food security: Concepts, Indicators, Measurements: A Technical Review* (pp. 135-192). Rome; New york: UNICEF; IFAD.

Stringer, R. (2016). Food security Global overview. In M. Caraher, & J. Coveney, *Food Poverty and Insecurity: International Food Inequalities* (pp. 11-18). Switzerland: Springer International Publishing.

Sutton, K. (1974). Agrarian reform in Algeria: The conversion of projects into action. *Africa Spectrum, 9*(1), pp. 50-68.

USDA. (2020). *COVID-19 - Agriculture Situation: Algeria.* USA: USDA.

Von Grebmer, K., Bernstein, J., Wiemers, M., Reiner, L., Bachmeier, M., Hanano, A., et al. (2022). *GLOBAL HUNGER INDEX: FOOD SYSTEMS TRANSFORMATION AND LOCAL GOVERNANCE.* Bonn: Welthungerhilfe; and Dublin Concern Worldwide.

Von Grebmer, K., Bernstein, J., Wiemers, M., Schiffer, T., Hanano, A., & Towey, O. (2021). *GLOBAL HUNGER INDEX:HUNGER AND FOOD SYSTEMS IN CONFLICT SETTINGS.* Bonn: Bonn: Welthungerhilfe; and Dublin:Concern Worldwide.

WB. (1986). *poverty and Hunger: Issues and options for Food Security in developing Countries. A policy study of World Bank.* Washington: The World Bank.

Weingärtner, L. (2005). The Concept of Food and Nutrition Security. *Achieving Food and Nutrition Security, Actions to Meet the Global Challenge A Training Course Reader*. Germany: Internationale Weiterbildung und Entwicklung gGmbH et al.

WTO. (2023, January). *WTO STATS.* Retrieved January 05, 2023, from World Trade Organization : https://stats.wto.org/

البنك الدولي. (2012). *سلسلة الحبوب: الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية.* نيويورك: البنك الدولي.

السريتي, ا. م. (2000). الأمن الغذائي في العالم الاسلامي وامكانيات تحقيقه. *الملتقى الدولي: اقتصاديات الزراعة في العالم الاسلامي.* القاهرة: كلية الزراعة: مركز الدراسات والاستشارات الزراعية.

السلماني, ع. ط. (2010). أزمة عام الرمادة الاقتصادية 18هـ/639 م خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. *ورقة علمية منشورة.*

بكوحنون. (2011). *ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الرئيسية. الجزائر.* سطيف: مديرية التجارة لولاية سطيف؛ وزارة التجارة.

دياب شحاتة. (2002). أطماع إسرائيل في المنطقة العربية. *ندوة أزمة مياه نهر الوزاني*. الامارات: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

صالح علي فيان. (2013). أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (عليه السلام) في ضوء القرآن الكريم، مجلة كلية العلوم الإسلامية. *مجلة كلية العلوم الاسلامية، 07*(13).

محمد حربة. (2015). لواقع الغذائي العربي وأسبابه. *الملتقى الدولي: استراتيجية الأمن الغذائي والدوائي في الوطن العربي* (الصفحات 1-15). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية.

محمد راتب النابلسي. (1985). *نعم الله على خلقه*. تاريخ الاسترداد 02 جانفي, 2023، من التفسير المطول: سورة قريش 106، الدرس (1-1): http://www.nabulsi.com/blue/ar/print.php?art=547

محمد محمد الشلش. (2009). رؤية الشريعة الإسلامية ومنهجها في الحفاظ على البيئة. *لمؤتمر الدولي الثاني حول البيئة الفلسطينية*. فسلطين: جامعة النجاح الوطنية.

هيئة الأمم المتحدة. (2010). *أزمة الغذاء العالمية*. روما: فرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي.